“خبراء العدل” تؤجل نظر دعوى إزالات نزلة السمان لجلسة 2 يوليو للمستندات

الأربعاء 29 مايو 2024 07:57 م

قررت اللجنة الثلاثية المشكلة من مصلحة خبراء وزارة العدل قطاع خبراء جنوب الجيزة، تأجيل نظر دعوى إزالات منطقة نزلة السمان بمحافظة الجيزة، إلى جلسة 2 يوليو القادم للمستندات.

سبق أن أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمًا تمهيديًا بإحالة دعوى إزالات نزلة السمان للجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل بأمانة 50 ألف لكل دعوى، أي 100 ألف جنيه في الدعويين، تم سدادها قبل جلسة 1 يناير 2023.

كانت محكمة القضاء الإداري قررت حجز الدعويين المقامتين من مالكي وشاغلي العقارات بمنطقة نزلة السمان في محافظة الجيزة، والمقيدتين برقمي 3176 لسنة 76، و19981 لسنة 76 ق، واللتين طالبتا بوقف تنفيذ القرارات الصادرة بشأن إخلاء وهدم أكثر من 390 عقارا مملوكا لهم.

كان محامو المركز المصري، بالتعاون مع عدد آخر من المحامين، تمسكوا بصفتهم وكلاء عن المدعين، بإثبات طلب هيئة الدفاع بانتقال المحكمة لمعاينة منطقة نزلة السمان، والاطلاع على كل ما تم من عمليات إزالة بها، وغير ذلك من مخالفات لقانون نزع الملكية للمنفعة العامة بمحضر الجلسة. وذلك وفقا لنص المادة 131 من قانون الإثبات

وأقام محامو المركز المصري بالتعاون مع عدد آخر من المحامين، بالنيابة عن ملاك وشاغلي العقارات في “النزلة”، دعوى أولى طالبوا فيها بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن إخطار المدعي بطبيعة ونوع القرار الصادر بشأن عقارهم، بما ترتب على ذلك من آثار، أبرزها؛ عدم التعرض للطاعنين في العقارات التي يملكونها ويقطنوا بها، ووقف أعمال الإزالة والاستيلاء المؤقت

ولما صدر قرار الإزالة الذي يرتكن إلى قانون نزع الملكية رقم 3503 لسنة 2021، والصادر عن رئيس مجلس الوزراء، طالب المدعون في دعوى حديثة – قبل ضم الدعويين معا وتعديل طلبات الدفاع – بوقف تنفيذ القرار لما يترتب على ذلك من آثار أبرزها؛ تبيان ما إذا كانت العقارات خاضعة لقرار نزع الملكية للمنفعة العامة من عدمه، وإطلاع المدعي على خطة تطوير منطقة نزلة السمان، وما سيتم بشأنها، مع ما يترتب على ذلك من آثار أبرزها؛ عدم التعرض للعقارات بالهدم أو الإزالة حتى يتم تحديد طبيعة القرار، وحجم التعويض نتيجة الإزالة، طبقا لنصوص قانون نزع الملكية للمنفعة العامة والبديل السكني المتاح له مع ما يترتب على ذلك من آثار.

كما طالب المدعون بوقف تنفيذ القرار السلبي بالامتناع عن عقد حوار مجتمعي مع أهالي نزلة السمان، ومن بينهم المدعين، وعرض مشروعات التطوير المقترحة عليهم ومناقشتها معهم للوصول معهم إلى أفضل مقترحات التطوير التي توازن بين تطوير المنطقة وبقائهم فيها بما يترتب على ذلك من آثار، مع إلزام المطعون ضدهم بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن هذا الشق.

يذكر أن الشروع في إزالة هذه العقارات لم يزامنه صدور قرارات نزع ملكية وتحديد البدائل، سوى تسليم أحد المزال عقاراتهم وحدة سكنية (حق انتفاع) رغم ملكيته للعقار المزال، ووفق مخطط محافظة الجيزة، من المستهدف نقل 4800 أسرة من نزلة السمان، جدير بالذكر أنه حتي الآن فإن استراتيجية فريق المركز القانونية في التعامل مع تلك القضية نجحت في إيقاف إخلاء أو إزالة عقارات تلك المنطقة السكانية بالكامل، ما منح الأهالي وشاغلي هذه العقارات فرصا أفضل في التفاوض حول التعويضات والبدائل المستحقة لهم، كما أن قرار المحكمة بندب خبير في هذا النوع من الدعاوى يعد تقدما قانونيا مقارنة بغيرها من القضايا الأخرى التي عملت عليها مؤسسات وفرق قانونية أخرى كقضايا مدينة نصر وألماظة وغيرها.